Publication	Al Alam Al Youm
Date	June 20, 2017
Circulation	51,370
Country	Egypt
Article Type	General Industry News
Headline	رئيس الاتحاد العام لمقاولي التشييد والبناء: "الاتحاد" يترقب رد الرئاسة حول التعويضات الأسبوع المقبل
Page	06
Reporter	Dina Hussain

المهندس حسن عبد العزيز رئيس الاتحاد العام لمقاولى التشييد والبناء لـ «العالم اليوم»:

«الاتحاد» يترقب رد الرئاسة حول قانون التعويضات الاسبوع المقبل

..ومصدر: التعديلات تحرم 50 % من الشركات من صرف التعويضات

..و«بنك المقاولين» ضرورة لانقاذ القطاع

حصر بجميع الشركات المستحقة للتعويضات.. والمقاولون غير الجادين خارج الحصر

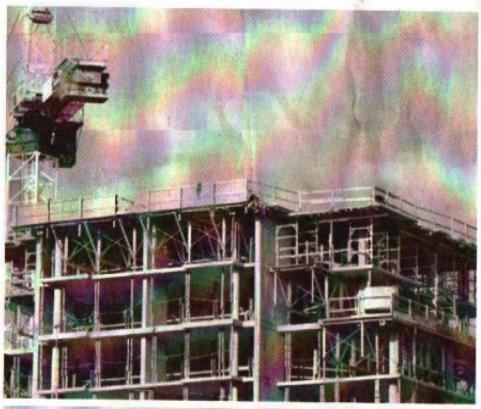

القانون أنقذ القطاع من كارثة.. و«الاتحاد» يتبنى مبادرات لاستمرار وتيرة العمل

كتبت- دينا حسين:

يشهد قطاع المقاولات جدلا واسعا بين شركات المقاولات بسبب قانون التعويضات، حيث يمنع القانون بعض الشركات من الحصول على مستحقاتها، وأكد المقاولون أن عدم صرف هذه التعويضات يعرض شركات المقاولات للافلاس، حيث شهد الشهران الماضيان خروج أكثر من 4 الاف شركة من السوق.

وكشفت شركات المقاولات عن أن قانون التعويضات شهد بعض التعديلات حرمت 50% من الشركات المستحقة من الحصول على التعويضات، حيث قام مجلس النواب بتعديل المادة الاولى من القانون إلى عدم حصول بعض الشركات من التعويضات على تعويضات بسبب تأخيرها فى تنفيذ مشروعاتها، موضحا أن حجم اعمال شركات المقاولات يقدر بـ 200 مليار جنيه خلال العام الحالي.

قال المهندس حسن عبد العزيز رئيس الاتحاد العام لمقاولى التشييد والبناء، أن الاتحاد ينتظر رد الرئاسة حول قانون تعويضات المقاولين، موضحا ان القانون يتم اصداره بقرار جمهورى خلال الاسبوع المقبل، مشيرا إلى أن وزير الاسكان قام بتحويل ملف التعويضات إلى الرئاسة لسرعة اصدار قرار ينفذ هذا القطاع، موضحا أن البرلمان انتهى من قانون التعويضات بصيغته النهائية موضحا انه يتم صرف التعويضات لشركات المقاولات بعد عيد الفطر، فور اصدار القرار الجمهورى.

وأضاف عبد العزيز أن مجلس النواب رفض بعض البنود بقانون التعويضات، وفى مقدمتها عدم صرف تعويضات لشركات المقاولات التى تقاعست عن تنفيذ مشروعاتها فى التوقيت المحدد قبل قرار تعويم سعر الصرف، موضحا ان الاتحاد اتفق مع مجلس النواب على ذلك لحماية حقوق الدولة والشركات التى عملت فى ظل ازمة تعويم الجنيه هى التى يتم صرف مستحقات لها فقط، مؤكدا أن تأخير هذه الشركات فى تنفيذ مشروعاتها، يتم معاقبتها بتحمل جميع الخسائر التى تعرضت لها، من زيادة الاسعار، موضحا أن هناك زيادة فى الاسعار لبعض المنتجات قدرت بـ 120% وبعضها 300% وهو ما تتحمله الحكومة مع الشركات الملتزمة فى التنفيذ.

وأوضح أن شركات المقاولات تعانى من تقلبات سعر الصرف منذ مارس الماضى، وقرار التعويم تم تطبيقه فى نوفمبر الماضى وهذا ما كان يعرض أكثر من 25 ألف شركة للتخارج من السوق، مشيرا إلى أن هناك 4 آلاف شركة تخارجت من السوق خلال الـ 6 أشهر الماضية بعد قرار تعويم سعر الصرف.

وأشار رئيس الاتحاد العام لمقاولى التشييد والبناء إلى أن وزارة المالية وافقت على محاسبة المقاولين كل 3 أشهر» تعاقدية»، وذلك لتجنب خسائر شركات المقاولات مرة اخرى، موضحا أن هناك لجنة عليا برئاسة وزير الاسكان وتضم ممثلا لوزارات «النقل والدفاع والكهرباء والتخطيط والمالية والرقابة الادارية «وممثلا عن اتحاد المقاولين واتحاد الغرف، لوضع ضوابط وأسس ونسب صرف التعويضات، لتحقيق التوازن فى العقود التى تضررت.

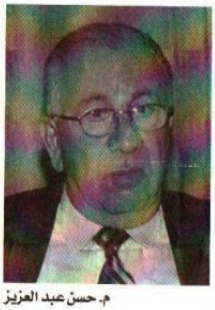

م. حسن عبد العزيز

وأوضح رئيس الاتحاد العام لمقاولى التشييد والبناء أن مجلس النواب استجاب لطلب الاتحاد حول المذكرة التى قدمها بشأن عدم مطابقة نشرة الارقام القياسية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مع التغير الصحيح فى اسعار مواد البناء ومدخلات تنفيذ المشروعات العقارية مما يتسبب فى احتساب فروق اسعار خاطئة تضر بشركات المقاولات، موضحا انه تمت مخاطبة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لتحديث بيانته لصرف التعويضات بشكل يرضى جميع الاطراف.

وتعد نشرة الاسعار بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مقياسا للزيادة السعرية فى الخامات ومدخلات البناء والتى تعتمد عليها العديد من الجهات فى احتساب فروق الاسعار وذلك وفقا للقانون رقم 191 لسنة 2008 واللائحة التنفيذية بقرار وزير المالية رقم 347 لسنة 2010.

وأكد المهندس حسن عبد العزيز على أن قطاع التشييد والبناء هو قاطرة الدولة للنهوض بالاقتصاد القومي، حيث يضم هذا القطاع ما يقرب من 92 مهنة، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد شركات المقاولات بنهاية العام الحالي إلى 27 الف شركة كما كانت قبل ثورة 2011، حيث خسر القطاع بعد الثورة فوق 12 الف شركة مقاولات، ووصل عدد الشركات حاليا 20 الفا و800 شركة مقاولات.

وأوضح عبد العزيز أن قانون التعويضات واجه العديد من المشكلات فى لجنة الاسكان، مما ادى إلى اعادة ارسال القانون إلى وزارة الاسكان ومجلس الوزراء مرة اخرى، لاعادة صياغة البنود غير المتفق عليها من مجلس النواب، وتم بالفعل اعادة صياغة القانون وتم استبعاد بعض الشركات غير الجادة فى تسليم مشروعاتها، ويتم الاعلان عن القانون خلال الاسبوع الحالى.

وكشف مصدر مسئول بالاتحاد العام لمقاولى التشييد والبناء أن قانون التعويضات شهد بعض التعديلات حرمت 50% من الشركات المستحقة من الحصول على التعويضات، حيث قام مجلس النواب بتعديل المادة الاولى من القانون إلى عدم حصول بعض الشركات من التعويضات على تعويضات بسبب تأخيرها فى تنفيذ مشروعاتها، موضحا أن حجم اعمال شركات المقاولات يقدر بـ 200 مليار جنيه خلال العام الحالي.

وأوضح رئيس الاتحاد العام لمقاولى التشييد والبناء، أن هناك العديد من شركات المقاولات تتخارج من القطاع خلال الفترة المقبلة، مما يجعل المشروعات القومية التى تطرحتها الحكومة مؤخرا تتعرض للتوقف بسبب تراجع حجم اعمال هذه الشركات، موضحا أن الشركات استنزفت كامل طاقتها فى صرف السيولة على المنتجات التى ارتفعت اسعارها لحين اقرار صرف التعويضات، مطالبا بضرورة أن يتبنى الاتحاد تأسيس بنك للمقاولين، بمشاركة جميع البنوك لانقاذ هذا القطاع من الانهيار وتوفير التمويل اللازم له.

ويتضمن قانون تعويضات المقاولين 4 مواد، ويختص بعقود التوريدات فقط، وينص على صرف التعويضات لعقود المقاولات القائمة اعتبارًا من مارس 2016، وتشكيل لجنة عليا للتعويضات لوضع الضوابط ونسب التعويض التى تستحق على عقود المقاولات التى تكون الدولة طرفاً فيها، أو عقود أى من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، للتعويض عن الظروف الاستثنائية، أو أى قرارات يترتب عليها الإخلال بالتوازن المالى للعقود.

وعلى صعيد أخر يرى المهندس مصطفى على عضو لجنة التشييد والبناء أن شركات المقاولات عانت من العديد من المشكلات على مدار 9 أشهر الماضية، بداية من تقلبات سعر الصرف منذ مارس 2016 وحتى قرار تعويم الجنيه.

وأضاف أن الفترة المقبلة تولى الاتحاد العديد من المبادرات لانقاذ القطاع ومن بينها مد مدة التنفيذ المشروعات إلى 6 أشهر والحصول على 25% بصورة تقديرية كدفعة مقدمة فورية من قيمة التعويضات ومحاولة زيادة نسبة تمويل البنوك لرأس المال العامل للشركات العاملة فى مشروعات قومية، وأخيراً وقف أي قرارات سحب أعمال نتيجة لتعثر المقاولين بسبب تأخر الموافقة على قانون التعويضات.

التعويم بسبب عدم صرف مستحقاتها، الامر الذى ادى إلى خروج أكثر من 3 الاف شركة مقاولات من السوق خلال الشهرين الماضيين، مطالبا بعدم اقرار القانون إلا بعد حذف هذا التعديل على أن يتاح لشركات المقاولات المشاركة فى الصياغة باعتبارها الطرف المتضرر والشريك الرئيسى للدولة فى تنفيذ المشروعات القومية والمعرضة للتوقف فى حال إصرار الحكومة على إقرار القانون بصياغته الحالية.

وأوضح حسن عبد العزيز ان هناك العديد من شركات المقاولات تتخارج من القطاع خلال الفترة المقبلة، مما يجعل المشروعات القومية التى تطرحتها الحكومة مؤخرا تتعرض للتوقف بسبب تراجع حجم اعمال هذه الشركات، موضحا أن الشركات استنزفت كامل طاقتها فى صرف السيولة على المنتجات التى ارتفعت اسعارها لحين اقرار صرف التعويضات، مطالبا بضرورة أن يتبنى الاتحاد تأسيس بنك للمقاولين، بمشاركة جميع البنوك لانقاذ هذا القطاع من الانهيار وتوفير التمويل اللازم له.

ويتضمن قانون تعويضات المقاولين 4 مواد، ويختص بعقود التوريدات فقط، وينص على صرف التعويضات لعقود المقاولات القائمة اعتبارًا من مارس 2016، وتشكيل لجنة عليا للتعويضات لوضع الضوابط ونسب التعويض التى تستحق على عقود المقاولات التى تكون الدولة طرفاً فيها، أو عقود أى من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، للتعويض عن الظروف الاستثنائية، أو أى قرارات يترتب عليها الإخلال بالتوازن المالى للعقود.

وعلى صعيد أخر يرى المهندس مصطفى على عضو لجنة التشييد والبناء أن شركات المقاولات عانت من العديد من المشكلات على مدار 9 أشهر الماضية، بداية من تقلبات سعر الصرف منذ مارس 2016 وحتى قرار تعويم الجنيه.

وأضاف أن الفترة المقبلة تولى الاتحاد العديد من المبادرات لانقاذ القطاع ومن بينها مد مدة التنفيذ المشروعات إلى 6 أشهر والحصول على 25% بصورة تقديرية كدفعة مقدمة فورية من قيمة التعويضات ومحاولة زيادة نسبة تمويل البنوك لرأس المال العامل للشركات العاملة فى مشروعات قومية، وأخيراً وقف أي قرارات سحب أعمال نتيجة لتعثر المقاولين بسبب تأخر الموافقة على قانون التعويضات.